الأمم المتحدة

E/CN.17/2011/15*

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
16 December 2010
Arabic
Original: English

لجنة التنمية المستدامة
الدورة التاسعة عشرة
٢-١٣ أيار/مايو ٢٠١١
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت**
المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ
٢ - دورة وضع السياسات

تقرير عن الاجتماع الاستشاري الذي يعقد بين الدورات بشأن "إدارة النفايات الصلبة في أفريقيا"

(الرباط، ٢٥-٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠)

موجز الرئيس

المحتويات

الصفحة

أولا - مقدمة ٢
ثانيا - الجلسة الافتتاحية ٣
ثالثا - أهمية الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة ٥
رابعا - العقبات أمام تنفيذ الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة والاستراتيجيات الموصى بها ٦
خامسا - إشراك القطاع غير الرسمي في إدارة النفايات الصلبة ١١
سادسا - إقامة الشراكات وتعزيزها ١١
المرفق إعلان الرباط بشأن الإدارة المستدامة للنفايات في أفريقيا ١٣

* أعيد إصدارها لأسباب فنية بتاريخ ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

** E/CN.17/2011/1.

130111 070111 10-69730 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – نظمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الاجتماع الاستشاري بين الدورات للجنة التنمية المستدامة بشأن ''إدارة النفايات الصلبة في أفريقيا'' في ٢٥ و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ في الرباط. وحضر الاجتماع نحو ٨٠ مشاركاً من بينهم ممثلون عن حكومات ٢٤ بلداً أفريقياً، والبرتغال، ورومانيا، وفرنسا، واليمن؛ وممثلون للمرافق العامة للنفايات، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، ومنظمات غير حكومية؛ وخبراء دوليون؛ وممثلون عن منظمات الأمم المتحدة وغيرها من منظمات التنمية.

٢ – وتواجه المنطقة الأفريقية تحديات جسيمة للتكيف مع الحجم المتزايد بسرعة للنفايات الحضرية والصناعية وخصائصها المتغيرة. ويشهد حجم النفايات زيادة كبيرة جراء النمو الاقتصادي والزيادة السكانية وازدياد الاستهلاك وكمية النفايات التي ينتجها كل فرد. وإلى جانب النفايات البلدية الصلبة، أصبحت مجاري النفايات السائلة الناشئة التي تشمل النفايات الإلكترونية، ونفايات الرعاية الصحية، والنفايات البلاستيكية، والنفايات الناجمة عن البناء والهدم، والنفايات الخطرة للأسر المعيشية من المسائل التي تدعو للقلق. وستخلف هذه النفايات، ما لم يتم إدارتها على الوجه الصحيح، أثراً بالغ الضرر على صحة البشر والنظم الإيكولوجية والموارد، مما سيهدد استدامة المنطقة. ولا بد من أن تتمثل الاستراتيجية المختارة في اعتماد نماذج النمو البديلة التي تفصل النمو الاقتصادي عن الاستخدام المفرط للموارد وتقلص إنتاج النفايات والتخلص منها إلى الحد الأدنى. وينبغي أن يشكل تعزيز مبدأ التخفيض وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير العنصر الرئيسي لهذا النهج الاستراتيجي.

٣ – وتتفشى المشاكل المتعلقة بإلقاء القمامة وحرقها في العراء في جميع أرجاء المنطقة، لا سيما وأن المكبات المفتوحة من أكثر الطرائق شيوعاً للتخلص من النفايات. وبما أن ذلك يؤثر إلى حد كبير في إمكانية استخدام النفايات كموارد قيِّمة لتوليد الدخل، يتعين الإلغاء التدريجي الكامل لإلقاء القمامة في المناطق الحضرية والتخلص منها بصورة عشوائية.

٤ – وهناك عدد من المسائل الاجتماعية على غرار صحة الفقراء من النساء والأطفال الذين يشاركون في ممارسات غير صحية تشمل جمع النفايات وفرزها وظروف عملهم، لا سيما في القطاع غير الرسمي. ولا يشكل إنشاء البنية التحتية والأسواق الملائمة لإعادة التدوير حلاً ناجعاً لمشكلة القضاء على إلقاء القمامة في العراء فحسب بل كذلك وسيلة من

أجل معالجة العوامل الحاسمة (ظروف العمل والصحة، والمسائل المتعلقة بالبيئة والعمالة) التي تؤثر سلباً في من يجمعون النفايات في القطاع غير الرسمي.

٥ - ومن الأهمية بمكان أن تقوم البلدان الأفريقية بإنشاء أطر السياسات وآليات الحوكمة الملائمة التي تؤدي إلى الوقاية من النفايات، وتقليص كميتها إلى الحد الأدنى، وتحسين أساليب جمعها وتجهيزها ومعالجتها والتخلص منها وإعادة تدويرها. ويتبين من بعض التجارب في البلدان الأفريقية أن إدماج النظم الخاصة والرسمية وغير الرسمية لإدارة النفايات الصلبة، قد يزيد كفاءة البلديات وفعاليتها في تقديم الخدمات المطلوبة بقدر كبير، ويتيح لهذه البلديات حفظ الموارد القيِّمة إلى جانب توفير الفوائد الصحية والبيئية أيضاً.

٦ - وعقد الاجتماع تحقيقاً للأهداف التالية:

(أ) تعزيز قدرات مرافق إدارة النفايات في أفريقيا في ما يتعلق بمواجهة التحديات المتعلقة بإدارة النفايات (بجملة وسائل منها تبادل الدروس المستفادة والتجارب المكتسبة، والتوصل إلى فهم أفضل لمتطلبات الأطر المؤسسية وأطر السياسات، وتحديد الثغرات في السياسات والممارسات)؛

(ب) تحديد الفرص المتاحة لإقامة الشراكات الرامية إلى توسيع نطاق خدمات إدارة النفايات؛

(ج) إنشاء شبكات للممارسين للارتقاء بالممارسات الفضلى. فقد برز على مر السنين عدد من الممارسات السليمة في مجال إدارة النفايات الصلبة، والمطلوب اتخاذ الإجراءات التي تؤدي إلى رفع مستوى هذه الممارسات، ويمكن لهذه الإجراءات أن تتراوح بين الإصلاحات في مجال السياسات وتطوير البنى التحتية وتوعية الجمهور؛

(د) تمكين المدن من أجل مواجهة اقتصاديات إدارة النفايات الصلبة مع فهم أفضل لأطر السياسات والصكوك الاقتصادية.

ثانيا - الجلسة الافتتاحية

٧ - ركز كاتب الدولة المكلف بالماء والبيئة المغربي في كلمته الافتتاحية على أهمية اعتماد رؤية متكاملة لإدارة النفايات الصلبة والحاجة إلى إشراك جميع الأطراف المؤثرة الرئيسية. وشدد على أن النفايات الصلبة لا يجب أن تعتبر مسؤولية بل بالأحرى أصولا قد تتيح القيام باستثمارات تؤدي إلى نتائج اجتماعية واقتصادية إيجابية إلى جانب حماية البيئة. وأكد أيضاً على أهمية إشراك القطاع الخاص بالأطر القانونية والمؤسسية الداعمة.

٨ - وأبلغت كترة كواكب - روبنسون، الموظفة الأقدم المعنية بشؤون التنمية المستدامة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة، الاجتماع بأن لجنة التنمية المستدامة سوف تركز اهتمامها في دورتها التاسعة عشرة على مواجهة التحديات وتذليل العقبات التي تعرقل تنفيذ برنامج متفق عليه دولياً في خمسة مجالات مواضيعية تشمل إدارة النفايات والأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج، وكلاهما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة. وشددت على أن الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة واستراتيجية التخفيض وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير اللتين تدعوان إلى رؤية أوسع وأشمل نطاقاً لإدارة النفايات تكتسبان طابعاً فريداً يتمثل في كونهما تدمجان إدارة النفايات مع النماذج الرئيسية للإنتاج والاستهلاك المستدامين، وخضرنة الاقتصادات، وتحسين كفاءة الموارد، التي بوسعها أن تسهم معاً إسهاماً هاماً في التنمية المستدامة. وأكدت على أهمية التصدي للصعوبات المحددة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية وأعربت عن أملها بأن توفر نتائج الاجتماع الاستشاري الحلول العملية والإسهامات الهادفة للدورة التاسعة عشرة للجنة ولمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢ (ريو + ٢٠).

٩ - وشدد غراهام ألاباستر، رئيس فرع المياه والمرافق الصحية والهياكل الأساسية في برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) في بيانه الاستهلالي على المناظر الحضرية المتغيرة في أفريقيا وعلى كون ٧٢ في المائة من سكان المناطق الحضرية في أفريقيا يعيشون في مناطق متدنية الدخل. وأكد على أنه ينبغي مراعاة هذه الفئة الضعيفة لدى تخطيط التدخلات في مجال إدارة النفايات الصلبة وعلى أن إدارة النفايات الصلبة أفسحت المجال أمام ربط تقديم الخدمات بتوليد الدخل عن طريق إعادة التدوير وإعادة الاستخدام. ولاحظ أن الاجتماع أتاح إقامة تحالفات إقليمية وتبادل الخبرات والتجارب.

١٠ - وأشارت خالدة بوزار، نائبة مدير شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، إلى أن قطاع النفايات يواجه أربع مجموعات من التحديات: تزايد كمية مجاري النفايات السائلة وتعقيدها؛ تعاظم مخاطر النفايات على صحة البشر والنظم الإيكولوجية؛ كون عملية إعادة استخدام النفايات وإعادة تدويرها على نطاق واسع غير مغرية من الناحية الاقتصادية نظراً إلى نظم التسعير السائدة؛ ارتفاع تكلفة إنشاء بنية تحتية لإدارة النفايات ومتطلباتها التقنية. وأشارت أيضاً إلى أنه من الأهمية بمكان مراعاة القطاع غير الرسمي خلال وضع نظم إدارة النفايات. وأكدت كذلك على أن الاستراتيجيات الوطنية لإدارة النفايات لا بد من أن تأخذ الاحتياجات والمعوقات على المستوى المحلي في الحسبان.

ثالثا – أهمية الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة

١١ – من التحديات المتزايدة التي تفاقم محدودية الموارد الحالية تراكم النفايات الناجم عن استخدام الموارد والمفضي إلى تدهورها مع ما يترتب على ذلك من أثر ضار على صحة البشر والنظم الإيكولوجية. وكلما زاد النمو الاقتصادي، زاد استهلاك الموارد وإنتاج النفايات. ولذلك، يتعين اتباع نهج استراتيجي من أجل التصدي لاستهلاك الموارد وإنتاج النفايات في إطار منظور دورة حياتية، والتشديد على الاستراتيجيات الوقائية من قبيل الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة ومبدأ التخفيض وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير.

١٢ – ولتعزيز قاعدة المعلومات والمعارف بشأن كميات النفايات ومكوناتها، وارتباطها بالنمو الاقتصادي (مقاسة بالناتج المحلي الإجمالي على سبيل المثال)، لا بد من أن تنظر البلدان بصورة جادة في إعداد كشف بإنتاج النفايات. ولهذه الغاية، قد تقتضي الحكمة وضع مجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية المتفق عليها والمفهومة والقابلة للقياس. ويمكن لهذه المؤشرات أن تساعد كل حكومة وطنية على تتبع التقدم المحرز، ولا سيما تيسير فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي وإتاحة وضع أسس للمقارنة في ما بين البلدان.

١٣ – ولإدماج الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة في الاقتصاد القومي، ينبغي أن تعمل البلدان على تهيئة بيئة مواتية من السياسات السليمة، والتكنولوجيات الملائمة، والأطر المؤسسية والمالية الفعالة للقيام بما يلي: تعزيز خفض النفايات وعزلها؛ تحسين كفاءة جمع النفايات ونقلها؛ إنشاء مرافق مجتمعية لإعادة التدوير؛ كفالة مشاركة القطاع غير الرسمي؛ الانتقال من إلقاء القمامة في العراء إلى ضمان الردم الصحي للقمامة؛ تحويل ائتمانات الكربون المتأتية من إعادة تدوير النفايات وتجهيزها إلى قيم نقدية؛ تشجيع الابتكارات الإيكولوجية عبر سلاسل الإمدادات.

١٤ – ويشمل تقديم الدعم إلى الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة تأييد مفهوم التخفيض وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير. وإلى جانب المكاسب الاقتصادية (كاستعادة المواد والطاقة) والفوائد الاجتماعية (كتوفير فرص العمل)، يرتبط مفهوم التخفيض وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير بمختلف القضايا العالمية ومنها تغير المناخ والتخلص التدريجي من المواد الضارة على غرار المواد المستنفدة للأوزون والملوثات العضوية الثابتة.

رابعا – العقبات أمام تنفيذ الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة والاستراتيجيات الموصى بها

١٥ – يمكن أن توصف العقبات أمام تنفيذ الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة من حيث أبعادها ذات الصلة بالسياسات وأبعادها المؤسسية والتكنولوجية والمالية والمواقفية. وعلى الرغم من اتخاذ عدة مبادرات لتذليل هذه العقبات في جميع أنحاء العالم بما في ذلك أفريقيا، لا يلاحظ عموماً أن هناك جهداً منهجياً يبذل على أساس استراتيجي وبدعم من شراكات. وحث الاجتماع على تضافر الجهود في هذا الاتجاه، لا سيما بالنسبة إلى المنطقة الأفريقية. وأسفرت مختلف المداولات والمناقشات في هذا الشأن عن الملاحظات والتوصيات التالية:

على مستوى السياسات

١٦ – يتعين التشديد على السياسات القطرية بشأن اللامركزية وتمكين السلطات المحلية. وعلى هذه السياسات أن تعترف بأهمية خطط العمل الاستراتيجية الخاصة بالمدن في مجال الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة. ويستلزم وضع خطط العمل الفعالة الحصول على البيانات الملائمة وتوفير القدرات والآليات المؤسسية الكافية.

١٧ – وفي العديد من البلدان الأفريقية، غالباً ما يفتقر مصطلح ''نفايات'' إلى تعريف واضح. ويتعين وضع إطار محدد لإدارة النفايات والموارد بغية الحصول على اعتراف أفضل بها وتحديد نسبي لأولوياتها. وينبغي أن يكون تكامل السياسات على مستوى القمة داعماً وأن يشمل السياسات الصحية على سبيل المثال.

١٨ – وينبغي أن تشجع السياسات المتعلقة بإدارة النفايات على إيجاد حلول إقليمية وأن تستفيد من وفورات الحجم. وفي الوقت الحاضر، هناك فصل بين السياسات على الصعيد الوطني والسياسات على الصعيد المحلي وبالتالي ثمة حاجة ملحة لمواءمة السياسات على جميع المستويات. وبوسع ذلك أن يتحقق عن طريق الحوار دون الإقليمي بشأن السياسات.

١٩ – وينبغي أن تركز السياسات على المناطق الريفية (ذات الأهمية بالنسبة إلى أفريقيا) وألا يقتصر نطاقها على المناطق الحضرية. ويتعين تحسين تطبيق السياسات والأنظمة وإنفاذها.

٢٠ – ويتعين وضع سياسات وأطر ومبادئ توجيهية تنفيذية واضحة لزيادة مشاركة القطاع الخاص. وفي الوقت نفسه، لا بد من وضع سياسات تحدد القيمة الاقتصادية لجامعي القمامة والموظفين الميدانيين لكفالة الاعتراف بهم وتحسين أحوالهم المعيشية.

٢١ - وينبغي أن تتناول السياسات الشواغل المتنامية بشأن تنظيم النفايات الإلكترونية. كما ينبغي أن تتناول السياسات المتصلة بإدارة النفايات مسألة التخلص من المركبات المستعملة عن طريق وضع سياسات لسحب المركبات من الخدمة وسياسات لاستيرادها. وثمة حاجة أيضاً للتحسين في مجال وضع السياسات وإنفاذها في ما يتعلق بحركة النفايات عبر الحدود. وبوسع بناء قدرات سلطات الجمارك وتدريبها على النحو الملائم أن يعود بفائدة جمة في ما يتعلق بتتبع الحركة عبر الحدود للمنتجات الإلكترونية التي لم تعد صالحة للاستعمال والمركبات التي سحبت من الخدمة.

٢٢ - ومن أهم المسائل الافتقار إلى التزام سياسي قوي وعدم تحمل مسؤولية سياسية بشأن إدارة النفايات الصلبة والمسائل الأخرى ذات الصلة بالاستدامة - بما فيها الصحة العامة والبيئة - كما يدل النقص في البيانات والمعلومات الدقيقة بشأن النفايات (إنتاج النفايات ومكوناتها وجمعها وإعادة تدويرها والتخلص منها). وفي معظم الحالات، تستقى البيانات من مشاريع منفصلة تتحكم بها الجهات المانحة.

على مستوى المؤسسات

٢٣ - توجد حالياً مؤسسات متعددة تتداخل أنشطتها ويشوبها الالتباس في ما يتعلق بتوزيع المسؤوليات وتحديد الاختصاصات. ولا يزال تنسيق الإجراءات لمختلف المؤسسات الوطنية والمحلية يمثل تحدياً لا سيما في ما يتعلق بتنفيذ خطط العمل الاستراتيجية التي يتحكم بها أصحاب المصلحة المتعددون في مجال الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة. ويكتسب بناء قدرات السلطات المحلية أيضاً أهمية حيوية لا سيما في ما يتعلق بالتعامل مع مجاري النفايات السائلة التي تشمل النفايات الخطرة. وينبغي إدماج برامج التدريب وبناء القدرات في مجال التعليم بحيث يتم إعداد المزيد من الاختصاصيين في قطاع إدارة النفايات في أفريقيا. وينبغي أن يتمحور التدريب على صعيد المتعهدين (الصعيد الميداني) أيضاً. ويمكن للمنظمات المجتمعية أيضاً أن تتلقى التدريب على إدارة المرافق اللامركزية لمعالجة النفايات. وفي هذا الصدد، قد يكون من المفيد إنشاء مراكز تدريب محلية تركز اهتمامها على الجوانب المتعلقة بالصيانة والعمليات والإشراف لتوسيع نطاق الخدمات الفعالة في مجال إدارة النفايات.

٢٤ - وينبغي أن تشمل المؤسسات الحيوية للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة تلك المؤسسات التي تشارك في توفير البنى التحتية والعمليات ذات الصلة وكذلك المؤسسات التنظيمية ومؤسسات إنفاذ القوانين، وأن تحدد الترتيبات والمسؤوليات المؤسسية تحديداً واضحاً. ولا بد أن تنطوي الجوانب التنفيذية على مشاركة من القطاع الخاص، وإقامة شراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص، مع الاحتفاظ بقدر من ''التحكم''. ويمكن

لمشاركة المنظمات المهنية أن يكون مفيداً في هذا الصدد. وينبغي إقامة هذه الآليات المؤسسية وتعزيزها مع إناطة مسؤولية وضع الأنظمة بالحكومة لإتاحة رصد أداء مقدمي الخدمات في القطاع الخاص.

٢٥ - وغالباً ما يفتقر موظفو إدارات الصحة العامة التي تتولى عموماً إدارة النفايات إلى المهارات التدريبية أو الخبرات في إدارة النفايات. ومن المهم إيلاء الإدارات والشعب ذات الصلة بالنفايات المزيد من الأولوية. وينبغي أن تتمتع الإدارات التي تتولى إدارة النفايات أيضاً بسلطة مستقلة تقوم على أساس تحديد الأدوار والمسؤوليات لأداء جميع المهام المتصلة بالإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة (كالتخطيط والجوانب التجارية والمالية).

٢٦ - وثمة حاجة إلى إنشاء مركز للمعارف بشأن إدارة النفايات عبر أفريقيا يتولى نشر البحوث، وعقد المناسبات التقنية السنوية، وتنظيم ''معارض النفايات'' لغرض نشر المعارف وتعزيز التواصل الإقليمي، بما في ذلك نقل المعلومات على جميع المستويات وبين جميع أصحاب المصلحة (من أكاديميين ومديرين وممارسين وعاملين ميدانيين). وينبغي تعزيز ترتيبات التوأمة (التعاون في ما بين بلدان الجنوب على سبيل المثال) ودعمها بغرض تعزيز تبادل التعلم والإرشاد والتواصل.

على مستوى التكنولوجيا

٢٧ - هناك حاجة لإعداد مبادئ توجيهية تقنية تتعلق بأفريقيا تحديدا تكون ملائمة للسياق المحلي، ويمكن أن يشمل ذلك المبادئ التوجيهية الخاصة بمدافن النفايات السليمة بيئيا (فيما يتعلق باختيار الموقع، والتصميم، وعمليات التشغيل، والإغلاق)، والمعايير والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالمحارق المنشأة لتدمير نفايات الرعاية الصحية. ويجب أن تتناول المبادئ التوجيهية المسائل التي تتسم بالتعقيد من قبيل معالجة السوائل المرشحة ومصانع الميثنة الحيوية (بما في ذلك التعامل مع الغازات).

٢٨ - ينبغي أن يعمل الباحثون الجامعيون والعاملون الميدانيون والأخصائيون الميدانيون في إطار من الشراكة من أجل تطوير تكنولوجيا ملائمة تتسم بالفعالية من حيث التكلفة والتوصل إلى حلول ووضع معايير. وقد يوجد هذا أوجه للتكيف وابتكارات في تكنولوجيات تحويل النفايات إلى موارد. وينبغي تعبئة التمويل من أجل دعم الأبحاث القائمة على الشراكة وذات المنحى العملي.

٢٩ - وينبغي إيلاء الأولوية إلى الخيارات التكنولوجية التي تنطوي على استعادة الموارد (المواد والطاقة). وثمة حاجة لتشجيع تكنولوجيات الميثنة الحيوية من أجل الاستفادة من

المحتوى العضوي الثري (حوالي ٦٠-٧٠ في المائة) للنفايات المتولدة في المناخ الحار لأفريقيا. ويمكن أن يمثل تحويل النفايات إلى وقود خيارا محتملا لتحقيق أمن الطاقة.

٣٠ - وكثيرا ما تنشأ مشاكل بالنسبة للمعدات المستوردة أو الأجنبية فيما يتعلق بشراء قطع الغيار أو التعامل مع نقص الدعم التشغيلي والتقني والافتقار إلى معدات احتياطية. وبالرغم من وجود احتياج للتكنولوجيات ذات الصلة من الدول المتقدمة النمو من أجل التعامل مع تدفقات النفايات التي تتسم بالتعقيد من قبيل النفايات الإلكترونية والنفايات الخطرة، ينبغي إعطاء الأفضلية للتكنولوجيات المحلية والتشجيع عليها لأقصى قدر ممكن. وكثيرا ما تكون المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيات الملائمة ''مدفوعة'' من جانب موردي/بائعي التكنولوجيا الذين يوصون بالاستعانة بتكنولوجيات بعينها. ومن المهم الاضطلاع بتقييمات مستقلة في السياق الأفريقي. وسيتيح تحسن إمكانية الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات ذات الصلة أساسا مفيدا للعمل في هذا الصدد.

٣١ - وفي أفريقيا، يتسم استخدام التكنولوجيا الملائمة ''بالتباين''. ويجب التحقق من ملاءمة التكنولوجيا باستخدام أطر متكاملة (اقتصادية وبيئية واجتماعية) من قبيل تقييم استدامة التكنولوجيات. وهذا التقييم قائم على المشاركة بشكل كبير، ومن ثم فهو يعكس الأفضليات والقرارات المحلية. ومن الحكمة انتهاج منظور كلي (أي من المنبع إلى المصب) عند القيام باختيارات فيما يتعلق بالتكنولوجيات. وسيكون تقاسم ورقات البيانات الخاصة بالتكنولوجيا أمرا مفيدا من أجل تكوين فهم للمعدات والتكنولوجيات الأكثر ملاءمة.

٣٢ - وقد لا تكون البلدان الأفريقية تهدف للوصول لأعلى المعايير بشأن إدارة النفايات منذ البداية، وربما يوصى باتباع نهج تدريجي: أولا، التعامل مع المشاكل المباشرة ذات الأولوية العالية، على سبيل المثال إنشاء نظم منفصلة لجمع نفايات الرعاية الصحية. وفي أفريقيا، ثمة مرحلة من الانتقال التكنولوجي ينبغي مراعاتها، وخاصة فيما يتعلق بإدارة مواقع دفن النفايات القائمة. وينبغي أن يوصى باتباع نهج مرحلي أو متدرج.

٣٣ - وتقليلا للتكاليف، من المطلوب الوصول بعنصر إدارة النفايات المتعلق بجمع النفايات ونقلها إلى الدرجة المثلى (حيث إنه يمثل ما يقرب من ٦٧ في المائة من التكلفة الكلية). ومن الضروري بذل جهود خاصة لتناول مسألة ضيق الشوارع. وفي هذا الصدد، يتطلب الأمر تصميمات جديدة ومتخصصة للمركبات.

٣٤ - ويعتبر تكوين الخبرة في استخدام التكنولوجيا بنفس الدرجة من الأهمية. وثمة مجالات تتسم بالأهمية من قبيل الصيانة الوقائية؛ وثمة حاجة إلى توفير الأدلة والمبادئ التوجيهية الخاصة بالتشغيل والصيانة إلى القائمين بالتشغيل؛ وينبغي تلبية الحاجة إلى توفير التدريب أثناء العمل

(باللغة المحلية) واستحداث برامج عملية لبناء القدرات (تتعلق مثلا بكيفية إعداد قوائم بقطع الغيار وعمليات جرد قطع الغيار). ويمثل إقامة حلقات عمل من أجل صيانة المعدات جزءا رئيسيا من البنية الأساسية لإدارة النفايات؛ إلا أن مراعاة هذا العامل كثيرا ما تكون غائبة في نظام إدارة النفايات في أفريقيا بأسرها.

على المستويين الاقتصادي والمالي

٣٥ - ثمة حاجة لاعتماد الصكوك الاقتصادية، من قبيل مبدأ الملوث يدفع، مع مراعاة الاقتصادي المحلي والاستعداد للدفع. وينبغي اختبار إمكانية الحصول على التمويل عن طريق فرض رسوم على الخدمات المتعلقة بالنفايات بشكل خاص، والمضي في استكشافها.

٣٦ - ويتطلب الأمر قدرا أكبر من المشاركة والوعي من جانب مؤسسات التمويل. وتمثل مشاركة المؤسسات المتعددة الأطراف من قبيل البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي أمرا حاسما في تمويل مشاريع إدارة النفايات. وينبغي أن تقدم الحكومات الوطنية أيضا قروضا ودعما ماليا ''للقائمين بالتشغيل''.

٣٧ - ويمكن أن تشكل آلية التنمية النظيفة مصدرا جيدا لتدفق الإيرادات التراكمية في سياق تنفيذ وتشغيل مشاريع إدارة النفايات. وينبغي بذل جهود متضافرة، يكملها التدريب العملي والأدلة الإرشادية من أجل تشجيع السلطات المحلية في أفريقيا على الاستفادة من هذه الآليات المالية الدولية.

على مستوى المواقف

٣٨ - إن النفايات هي مورد ويمكن أن يكون لها قيمة مضافة. وهذه الفكرة لا تزال غير مفهومة من جانب بعض الحكومات والمجتمعات والمؤسسات التجارية. وبالإضافة إلى ذلك، فكثيرا ما تشعر الجهات المولدة للنفايات بأن إدارة النفايات هي مسؤولية تقع على عاتق الحكومة بالكامل.

٣٩ - وكثيرا ما يتم فصل النفايات بشكل غير رسمي، وإن ذلك لم يصل بعد إلى المستوى المرغوب. وينبغي فصل النفايات عند المصدر. وتمثل النفايات المختلطة خطرا وكذلك فرصة ضائعة. وفي هذه الصدد فإن مشاركة المجتمع المحلي هي أمر رئيسي. ويجب تكثيف جهود التوعية، بسبل من بينها الاستعانة بموظفي الإرشاد، ودعم جامعي النفايات وإقامة شراكات بين القطاع غير الرسمي والقطاع الرسمي.

خامسا – إشراك القطاع غير الرسمي في إدارة النفايات الصلبة

٤٠ – ثمة حاجة للاعتراف بدور القطاع غير الرسمي في إدارة النفايات. وذلك حيث إن جامعي النفايات محرومون من أن يكون لهم وضع قانوني. وفي هذا الصدد، ينبغي بذل جهد لمعالجة قضايا ظروف العمل والصحة ومعايير العمل. وينبغي إجراء حوار فعال من أجل فهم الطبيعة المعقدة للتفاعلات ما بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي عن طريق إشراك جهات التفاوض المحلية والمنظمات غير الحكومية. ومن شأن تنظيم برامج تدريبية محددة تستهدف القطاع غير الرسمي، بما في ذلك التدريب على تكنولوجيات إعادة التدوير الجديدة، أن تعود بفوائد إضافية.

٤١ – ومن المهم تعزيز وجود وحدات أو مراكز مخصصة لتقليل النفايات وإعادة تدويرها. ويمكن أن يساعد إنشاء مثل هذه المراكز في تعميم أنشطة جمع النفايات.

٤٢ – ومن الضروري تناول المخاطر الصحية الواقعة على جميع العاملين في سلسلة التدوير، لا سيما النساء والأطفال العاملين بشكل غير قانوني في مجال جمع النفايات، مع الاستمرار في التركيز على الفوائد الاقتصادية المتحققة من إعادة التدوير.

سادسا – إقامة الشراكات وتعزيزها

٤٣ – ثمة إمكانية لتحقيق قدر كبير من الاستعادة في البلدان النامية، وقد ينتج عن إقامة شراكات فعالة فيما بين السلطات المحلية والقطاع الخاص والقطاع غير الرسمي تحويل النفايات إلى موارد قيمة من حيث تحويل النفايات إلى طاقة وتعزيز الاقتصاد وفرص العمل. وينبغي أن تدعم الأطر الوطنية والقانونية والسياساتية والسياسات والتدابير المؤسسية المؤاتية لتعزيز هذه الشراكات في أنحاء المنطقة الإقليمية.

٤٤ – وفيما جرى التسليم بأن أفريقيا لديها ثروة من الخبرة والمعلومات، فقد لوحظ أيضا نقص في تبادل المعلومات بشأن مختلف جوانب الشراكات من قبيل أنواع الشراكات، وظروف الشركاء وكفاءاتهم. وثمة أيضا نقص في الأطر السياساتية والقانونية والمؤسسية اللازمة التي تعزز وتوجه فيها الشراكات على مختلف الأصعدة. وفيما تمثل الإرادة والوعي السياسيان أمرا أساسيا للتوسع في هذه الشراكات والحفاظ عليها، لا تتاح للمدن دائما إمكانية الدخول في شراكات وليس بإمكانها الاستفادة من آليات التمويل الدولية بشكل مستقل.

٤٥ – ومع التسليم بالقدرة المحدودة للسلطات المحلية المسؤولة عن إدارة النفايات، أوصى الاجتماع بالمشاركة النشطة لكافة الجهات الفاعلة على الصعد المحلي والوطني والإقليمي

والدولي، بما في ذلك القطاع غير الرسمي. ويمكن أن يكون من الابتكارات الهامة إقامة ترتيبات للتواصل الفعال فيما بين الشركاء وأصحاب المصلحة المحتملين من أجل تبادل المعلومات وأفضل الممارسات والأدوات والتكنولوجيات.

٤٦ - وأوصى الاجتماع بالبناء على الشراكات القائمة المعنية بإدارة النفايات. وكخطوة أولى، يعد من المفيد جمع المعلومات بشأن الشراكات القائمة. ومع النظر في نماذج الشراكات الدولية، ينبغي تصميم الشراكات القائمة والجديدة لتناسب السياق الأفريقي مع مراعاة الاختلافات بين مختلف فئات الشركاء وخصوصيات كل منهم على الصعد الدولي والإقليمي والوطني والمحلي.

٤٧ - ومن أجل جعل هذه الشراكات فعالة، ينبغي أن يكون الإطار السياسي والمؤسسي مؤاتيا لكافة أصحاب المصلحة الرئيسيين والشركاء المحتملين، بما في ذلك البلديات، وأوساط الأعمال التجارية الدولية، وصغار مقدمي الخدمات (بما في ذلك القطاع غير الرسمي)، ومنظمات التمويل الدولية، والمصارف المحلية والإقليمية، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الأهلية، من أجل تمكين الوصول إلى نتيجة فعالة قائمة على التعاون.

٤٨ - وعملا بالملاحظات والتوصيات الواردة أعلاه، اعتمد المشاركون بالإجماع إعلان الرباط بشأن الإدارة المستدامة للنفايات في أفريقيا (انظر المرفق).

٤٩ - وأعرب المشاركون عن تقديرهم للدعم الكريم الذي قدمته حكومة المغرب، في استضافة الاجتماع المعقود فيما بين الدورات، وطلبوا إلى البلد المضيف تقديم موجز الرئيس بشأن الاجتماع، بما في ذلك الإعلان الصادر عنه إلى لجنة التنمية المستدامة في دورتها المقبلة التاسعة عشرة.

المرفق

إعلان الرباط بشأن الإدارة المستدامة للنفايات في أفريقيا

١ - ناقش ممثلون مسؤولون عن إدارة النفايات الصلبة من ٢٨ بلدا، ٢٤ منها في أفريقيا، إلى جانب ممثلين عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومركز الأمم المتحدة للتنمية الإقليمية، وخبراء من القطاع، مختلف القضايا ذات الأولوية المتعلقة بإدارة النفايات الصلبة في أفريقيا ومواضيع ذات صلة، وذلك في الرباط يومي ٢٥ و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

٢ - وكان الهدف من الاجتماع الوقوف على الاحتياجات الخاصة للقارة الأفريقية، وإعداد موقف واضح من أجل الدورة المقبلة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة، وإقامة ائتلاف يمكن عن طريقه تبادل الممارسات الجيدة وتكرارها بغرض تقليل الآثار السلبية التي تلحقها الإدارة غير السليمة للنفايات بالبيئة وبالصحة، والاستفادة من مختلف الفوائد الاقتصادية للإدارة المستدامة للنفايات الصلبة، وذلك بالتركيز على تخفيف وطأة الفقر.

وخلص المشاركون إلى أن:

٣ - قضايا إدارة النفايات ليست ذات أولوية كبيرة بما فيه الكفاية لدى الكثير من الحكومات الوطنية والمحلية في أفريقيا. وأحد المتطلبات الرئيسية لتنفيذ الإدارة المستدامة للنفايات الصلبة في أفريقيا هم الدعم الصريح على مستوى اتخاذ القرار السياسي. وسيؤدي الاعتراف بالإسهام الذي بإمكان الممارسات السليمة لإدارة النفايات الصلبة تقديمه للتنمية المستدامة، مضافا إليه تخصيص الموارد على النحو الملائم، إلى تمكين الحكومات الوطنية والمحلية من إحراز تقدم كبير في إدارة النفايات الصلبة.

٤ - وثمة حاجة ماسة لاستحداث وتنفيذ أطر سياساتية وقانونية ومؤسسية شاملة على الصعيد الوطني، إلى جانب إقامة صلات تربط بين صحة الإنسان وحماية البيئة، دعما للإدارة المستدامة للنفايات الصلبة. ويمثل تحقيق عدم المركزية وتمكين السلطات المحلية أمرا حيويا.

٥ - ويتطلب الأمر العمل على إتاحة التمويل وتوفير إمكانية الحصول عليه، وهو شرط مسبق لإنشاء النظم والهياكل الأساسية لإدارة النفايات، وذلك على الصعيدين الوطني والمحلي على حد سواء. وينبغي أن يكون ذلك مقترنا بالاستعانة بمختلف الصكوك والآليات المالية من أجل كفالة الاستدامة.

٦ - وتمثل مسائل التوعية والتثقيف وبناء القدرات في مجال إدارة النفايات على كافة الصعد وإشراك كافة أصحاب المصلحة أمورا أساسية في القارة الأفريقية. وفي هذا الصدد، ينبغي بذل جهود مكثفة من جانب الحكومات والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الإقليمية والدولية من أجل كفالة تنفيذ المبادرات الملائمة.

٧ - وبالرغم من توفر بعض الدراية في المنطقة الإقليمية، كثيرا ما لا يجري تبادل الممارسات الجيدة والسيئة. وثمة حاجة لإقامة رابطات وشراكات على المستوى الإقليمي أو دون الإقليمي يمكن تحقيقها بالبناء على الشبكات القائمة، وإقامة شبكات جديدة حسب الاقتضاء، والعمل مع منظومة الأمم المتحدة، ومؤسسات التمويل الدولية والشركاء الآخرين.

٨ - يمكن أن يكون إنشاء نظم متكاملة لإدارة النفايات الصلبة مصممة جيدا بمثابة أنشطة تجارية أكثر ربحية إذا كانت قائمة على مبدأ التخفيض وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير. وفي الواقع، تشير حقيقة أن الكثير من النفايات القابلة لإعادة التدوير الناتجة في أفريقيا تنقل إلى قارات أخرى لإعادة تجهيزها، إلى وجود فوائد اقتصادية ضائعة على المنطقة الإقليمية. وثمة حاجة إلى تعزيز فهم أكبر بهذه الفوائد لكونها تشكل قوة دافعة لتعزيز ممارسات إدارة النفايات الصلبة المتكاملة، والتركيز على النفايات باعتبارها موردا.

٩ - ودور القطاع غير الرسمي غير معترف به بالشكل الكافي وبحاجة إلى أن يُعزز. وسيحقق إدماجه رسميا في عملية إدارة النفايات ما فيه فائدة كافة أصحاب المصلحة. ويمكن تعزيز البيئة التشريعية في البلدان الأفريقية من أجل تهيئة بيئة مؤاتية لتعزيز ظروف الحياة والعمل في القطاع غير الرسمي.

١٠ - وإن المعلومات المتاحة بشأن النفايات الصلبة غير كافية. وستسمح المعلومات بشأن كميات النفايات المتولدة وتكوينها باتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الاستثمارات وانتقاء التكنولوجيات. ومن أجل كفالة تغطية محسنة للخدمات، ينبغي تشجيع السلطات المحلية ومقدمي الخدمات الآخرين على وضع نظم للرصد مصممة لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بتوجيه الاستثمارات وكفالتها.

١١ - وتشكل قضية نقل النفايات عبر الحدود إلى أفريقيا مدعاة للقلق. وبخلاف الأخطار التي تلحقها هذه النفايات بصحة الإنسان والبيئة، فإن تدفقات النفايات الجديدة والناشئة، من قبيل النفايات الإلكترونية، سوف تفرض المزيد من الضغوط على نظم تصريف النفايات. ويتطلب الأمر إنفاذ الاتفاقيات الدولية بسبل من بينها التعاون الإقليمي.

١٢ - وبالرغم من أن أفريقيا تمر بعملية توسع حضري في غاية السرعة، ثمة حاجة إلى النظر في حلول للمناطق الريفية فضلا عن المدن الكبرى والمراكز الحضرية الأصغر حجما. ولن يكون من الملائم اتباع نهج ''حجم واحد يناسب الجميع'' نظرا لمدى التنوع في المنطقة الإقليمية.

١٣ - وسيؤدي إقامة شراكات تشمل جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك مؤسسات التمويل الدولية والقطاع الخاص والمصارف المحلية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الأهلية، إلى تعزيز الممارسات الفعالة لإدارة النفايات.

وأعلن المشاركون أن:

١٤ - إدارة النفايات الصلبة تمثل تحديا ولكن تحسينها سيتيح فوائد متعددة لأفريقيا. لذا فقد أيدوا بالكامل نتائج الاجتماع باعتبارها إسهاما رئيسيا في الدورة المقبلة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة، التي من المقرر عقدها في أيار/مايو ٢٠١١. وجرى الاعتراف مع الامتنان بالدعم الذي قدمته حكومة المغرب في استضافة الاجتماع. وطلب المشاركون إلى البلد المضيف أن يقدم نتائج الاجتماع، بما في ذلك إعلان الرباط، إلى لجنة التنمية المستدامة في دورتها المقبلة التاسعة عشرة.

٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠